واقول حصر العقلي بالتتبع في الجزئيات الموجوده
فاسد لوجود فرد اخر في الخارج غير ما ذكره من
الافراد ووجهه ان تقول كل شيء موثرا ما ان يصح منه
الترك لا فتح كالكاتب للكتابة والمتحرك بالاختيار
مثلا للحركة الاوالاول لفاعل المختار مطلقا اي
قديما وحادثا فيصح منه الفعل والترك عند المحققين
مطلقا اي عند الماتريدية وبعض الاشاعرة خلافا
لجمهور الاشاعرة في تاثير وفعل لفاعل المختار
الحادث من قلة الفرق بين تاثيري القديم الحادث
والثاني اما ان يتوقف اقتضاوه على حصول
الشرط وانتفا مانع كقول الطبايعي في احراق النار
مثلا بحصول شرط المماسة وانتفاع مانعه كا
لبلل فيجعلون الطبيعة مستقلة في تاثيرها عند
حصول الشرط وانتفاء المانع فلا يصح منه الترك
او لا يتوقف اقتضاوه على حصول الشرط ولا انتفا
مانع فالاول الطبيعة والثاني العلة عند الفلا
سفة يعني الاول فاعل بالطبع والثاني فاعل بالعلة
فلا يصح الترك لا من الفاعل بالطبيعة بعد وجود شرطه
وانتفا مانعه ولا من الفاعل بالعلة ومن هنا قالت
الحكما الفاعل بالعلة فاعل بالايجاب بخلاف المحققين
من اهل السنة فان الفاعل مختار لتعلق الارادة للمراد
لا للذات الفاعل وهو لا ينافي اختيار الفاعل فلا
يكون لا فاعلا بالعلة ولا لعلة ثم يوقفون التاثير

٩٣
الخواص المودعة في الاسباب باذن الله كالنفع
المودع في النباتات والعقاقير والاشربة خصوصا
السقمونيا للصفراوي باذن الله وكون الاسباب
لا تنكر من المسلمات فلا يكون الفعل بالقوة المودعة
في الطبيعة من الفعل بالطبع ومن جملة ادلة المحققين
قوله تعالى وما هم بضارين به من احد الا باذن الله في
حق السحرة فلم ينفصل تاثير ضرر السحر من الساحر
وسحره في صريح الاية الكريمة ومفهومها بل نفى
الاستقلال واوقف تاثير السحر الا نيكون باذن الله
تعالى وكذا قوله عليه السلام من كظم غيظا وهو يقدر
على انفاذه ملا الله قلبه امنا وايمانا الحديث والحاصل
ان اقسام الفاعلين وجدت في الخارج اربعة واللازم
في الخارج يكون لازما في الذهن بخلاف عكسه اي كلما
ثبت في الذهن ولا ينعكس لا جزئيا كما تقرر في محله فلا يرد
علينا قول الخفصي ولا غيره حتى يقال اقسام الفاعل
بحسب العقل ثلاثة فكيف يوجد في الخارج قسم رابع للزوم
ما ثبت في الخارج للذهن ثم قسما منها لاهل السنة فاعل
بالاختيار لا بالايجاب حتى لا بالعلة كما مر ولا للعلة حيث
كان لحكمة ومستقل في تاثير فعله واحكامه وقضائه
وهو الباري تعالى مولانا عز وجل يجوز له الفعل والترك
وفاعل مختار في افعاله الجزئية الاختيارية الصادرة
من جوارحه بتاثير قدرته فيها حتى كان موقعها ومحصلها
اذ مقارنة القدرة الحادثة للفعل المكسوب لا تستلزم

Copyright © King Saud University